الأنباء
الاربعاء 12 سبتمبر 2012

عقد في مقر رابطة أعضاء هيئة التدريس بالكليات التطبيقية في العديلية مساء أمس الأول

المؤتمر الثاني لدعم الحوار الوطني: الكويت وصلت إلى حد التناحر الأهلي الفئوي والمذهبي بسبب كثرة الخلاف

يعقوب الصانع ود.أنور الشريعان ود.معصومة المبارك وفاطمة حسين وسامي النصف وماضي الخميس خلال المؤتمر (أنور الكندري)

نظمت اللجنة التنسيقية لمؤتمر الحوار الوطني الملتقى الثاني لدعم مؤتمر الحوار الوطني والذي عقد في مقر رابطة أعضاء هيئة التدريس بالكليات التطبيقية في العديلية مساء امس الاول.

في البداية، قالت النائبة د.معصومة المبارك ان «الصراع لا يبني وطنا بل يهدمه، والفتنة لا تبني بل تحرقه، مشيرة إلى انه آن الأوان للمناداة لعقد مؤتمر وطني ولكن قبل عقد هذا المؤتمر يجب ان نلتقي بنية صافية وان نتعلم كيف نستمع وكيف نحاور بحضور الجميع، خاصة من حناجرهم تتعالى لخدمة الوطن والمواطنين وتعديل الدستور».

وأشارت د.معصومة الى ان تقارير «سيتي بنك» عن الكويت والتي ذكر فيها ان عدم الاستقرار السياسي وعدم حسم القضايا أدى إلى تعطيل التنمية المستدامة في الكويت، مشيرة إلى ان «خطة التنمية تم تعطيلها مرات ومرات منذ عام 1986، والبلد لا يوجد فيها تنمية وتسير على البركة ومستوى التعليم حدث ولا حرج وكذلك التوظيف ومازلنا نعتمد على النفط كمصدر وحيد للدخل ولم يتم خلق مصادر جديدة للبلد».

وطالبت د.معصومة الحكومة بأن تدرس خطة للتنمية في هذا الوقت الضائع وتكون قابلة للتطبيق موضحة «لأول مرة في الكويت يكون هناك مجلس مشلول وحكومة بوزراء «اسرح وامرح» لا يمارسون صلاحياتهم ويخضعون للواسطات ويظلمون الكفاءات.

وبينت د.معصومة ان «تقارير ديوان المحاسبة عن المؤسسات الحكومية تزخر بالفساد الإداري والمالي، وهناك عبث بالكفاءات الوطنية»، متمنية ان يكون المؤتمر الوطني باسم «مؤتمر إنقاذ الكويت» لانتشال البلد من الوضع الذي يعانيه ويعيشه».

وقالت د.معصومة نحن لسنا فاقدين الحوار فقط بل فاقدون لفن الاستماع والبعض يريد ان يطبق ما يرديه على هواه، داعية من تتعالى حناجرهم لتطبيق القانون والدستور الى المشاركة في الحوار الوطني وتقديم رؤية واضحة ومراقبة الوزراء حيث كثر الفساد بسبب غياب المجلس.

وأكد وزير الإعلام الأسبق سامي النصف ان «قضية الحوار الوطني قضية مهمة، والكويت وصلت إلى حد التناحر الأهلي مرة فئوي ومرة مذهبي وبسببه كثر الخلاف بين أبناء المجتمع الكويتي لدرجة ان هناك آراء مخالفة للدستور ولا يوجد وعي في بعض القضايا وفي الشق النظري الكويت هي من أروع الدول وأفضل حالا ولكن من الجانب الواقعي فان حالها أسوأ ما يكون».

وبين النصف ان «هناك تأجيجا على منطقة الخليج بان الربيع العربي يريد التغيير في منطقة الخليج»، مشيرا إلى ان «لدينا رجالا لا يمكن ان نحاورهم حوارا وطنيا لان قرارهم ليس بيدهم بل يأتي من الخارج والأفضل ان نحاور أسيادهم».

وأضاف النصف «هناك أيضا من يريد زيادة أمواله في البنوك ولا تستطيع ان تحاوره سوى عندما تزيد حساباته في البنوك كما ان هناك من يحرق الأخضر واليابس وهناك من يعتمد مبدأ الكذب السياسي والخداع ويصدق كذبته»، مشيرا الى انه «علينا حماية البلد من التخندق».

وتابع النصف قائلا انه «بعد خمسين عاما من العمل السياسي مازلنا في سنة أولى حضانة ديموقراطية بسبب افتقاد الحوار البناء، مضيفا ان هناك من يدافع عن الدستور بطريقة خاطئة قانونيا ودستوريا فهؤلاء ان تم دعوتهم للحوار الوطني لا اعتقد أنهم يستطيعون تقديم حوار وطني».

واعتبر عضو اللجنة التأسيسية في الحوار الوطني أمين عام كتلة الوحدة الدستورية المحامي يعقوب الصانع ان «من يتخندق بأجندات خارجية أو من يريد التكسب لا يمكن ان يشاركوا في مشروع وطني لإصلاح البلد»، وبين الصانع ان «أعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية يتراشقون الاتهامات فيما بينهم ويحمل احدهم الآخر مسؤولية تعطل التنمية في البلد وتخلفها عن ركب التطور والحداثة»، مشيرا إلى أهمية المبادرة بالمشروع الوطني.

وقالت عضو جمعية الصحافيين الإعلامية فاطمة حسين ان «البلاد تتعرض إلى محاولات نزع الطيبة والأمن والأمان»، مؤكدة ان «الوطن أغلى واعز ما نملك وبه نحيا وبه نموت».

وذكرت حسين «نحن بحاجة إلى مؤتمر حوار وطني يجتمع فيه متحدث واقعي ومصغ واع كي نبني من خلال الفكر المسار الوطني الذي ننشده بعيدا عن أي معايير قد تفرقنا» مشيرة الى ان «الوطن يحتاج لمواطنين، والمواطنون بحاجة إلى جسد خال من الأمراض وتعليم سليم وتطور في المجال الصحي».

وأشارت حسين الى ان «الكويت تراجعت، والبحر أمامنا والعدو من خلفنا ويجب الحرص على الاستقرار السياسي لتطوير خدمات الصحة والتعليم وإرساء التنمية والتطور في جوانب ونواحي البلاد المختلفة».

وقال عضو هيئة التدريس بجامعة الكويت د.أنور الشريعان ان «الأزمات التي نعانيها ليست مختلقة، وهي ليست أزمة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بل الأزمة الحقيقية هي اننا شعب لا يعرف فن الاختلاف ولا نقبل الرأي الآخر ونحترمه».

واشارت الشريعان إلى انه «يفترض ان يكون ممثلو الأمة قدوة للشعب، ولكن إذا سب النائب وزيرا أو زميلا له في مجلس الأمة فهذا تصرف للأسف يترك أثرا على المجتمع لاسيما على الشباب والمراهقين والأطفال، وهذه الظاهرة لاحظناها في الآونة الأخيرة في المجلس حيث يتجه النائب للسب دون ان يحاسب الوزير على أدائه وبرامجه» واردف «بعض النواب يتلفظون بألفاظ غير لائقة ورغم ذلك يصبحون مثلا لدى عامة الناس».

وأكد الشريعان قائلا: «علينا تعلم كيفية الاختلاف، وعلينا الجلوس والتحاور معا، وهذا الطرح هو الذي سيوصلنا إلى نقطة تلاق من اجل الكويت» واضاف الشريعان ان «الحكومة غائبة عن المشهد السياسي وهي تدار من قبل الذين يستخدمون تلك الأساليب الخطيرة على المجتمع».

وحيا أمين عام الملتقى الإعلامي العربي ماضي الخميس الحضور في ساحة الإرادة، معتبرا ان «هؤلاء مجموعة تحب الكويت وتعبر عن رأيها، ومن المصادفة ان يكون ملتقانا متزامنا مع تواجدهم في ساحة الإرادة في نفس اليوم».

ورأى الخميس ان «الخلاف نابع من عدم وجود الحوار وهذا أتى نتيجة لعدم التركيز عليه في المراحل التعليمية وغياب ثقافة احترام الرأي الآخر حتى ان كثيرين يعتمدون في المحاورة على مبدأ الرغبة في الانتصار وهزيمة الطرف الآخر وليس عن قناعة فكرية وهذا أمر خطير».

وقال الخميس ان «وسائل التواصل الاجتماعي زادت من الفرقة لان هناك الكثير من الكلمات تصدر دون وعي، وان هناك حاجة لرؤية مستقبلية، ويجب ان يكون للجميع رأي منصف وعادل في مستقبل هذا البلد»، مبينا ان «الشباب محبطون لغياب الرؤية المستقبلية وتدور في أذهانهم كثير من الأسئلة منها ماذا سنفعل بعد نضوب النفط؟ ولماذا نعاني تراجعا في جميع الجوانب والمجالات؟ لماذا التنمية لدينا معطلة؟».

● رشيد الفعم

جانب من الحضور

جاسم الخرافي

الخرافي يهنئ نظيره في إمارة أندورا بالعيد الوطني

بعث رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي ببرقية تهنئة الى رئيس المجلس العام في إمارة أندورا فيسينش ماتيو زامورا وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلاده.

رسوم بعض المدارس تتجاوز 4 آلاف دينار في الصف التاسع

الحويلة: آلاف المواطنين يكتوون بنار المدارس الخاصة.. فأين «التربية»؟!

مع بدء تباشير العام الدراسي الجديد التي تفرض حضورها على اجندات البرامج الاسرية، دعا النائب الدكتور محمد الحويلة وزارة التربية الى اعادة النظر في رسوم المدارس الخاصة التي يشكل ارتفاعها عاصفة تهدد التوازن في معادلة التميز العلمي والميزانية في كل اسرة، خاصة ان بعض هذه المدارس تحولت الى مشاريع استثمارية هدفها الربح المادي على حساب الطلبة وأسرهم.

واستغرب الحويلة الارتفاع غير الطبيعي في رسوم المدارس الخاصة بالكويت، مستطردا بالقول «هل يعقل ان تكون رسوم تلميذ رياض الاطفال في بعض المدارس ثنائية اللغة 2200 دينار واكثر ورسوم الطالب في الصف التاسع 4 الاف دينار، وفي المدارس العربية تتجاوز رسوم الطالب الواحد الالف دينار، وتساءل: اين وزارة التربية من هذه الرسوم.. فاذا كانت تعلم بها وراضية عنها فهي مصيبة، وان كانت لا تعلم فالمصيبة اكبر.

واضاف الحويلة: لينظر متخذو القرار في «التربية» الى المواطن متوسط الدخل الذي يعيش على معاشه فقط فاذا كان لديه ولدان في المدارس الخاصة ويدفع لهما هذه الرسوم فكيف يستطيع ان يعيش، لافتا الى ان هذه الرسوم هي الرسوم الاساسية فقط غير رسوم الكتب والزي المدرسي والباص وغيرها من الرسوم.

وتابع الحويلة: المواطنون يعانون ونار اقساط المدارس تكويهم، وهذا الهاجس يكاد يمثل قاسما مشتركا عند اغلب الاسر مع مطلع كل عام معتبرين التفوق الصوري الذي تعلن عنه بعض المدارس بنسب نجاح تزيد على 97٪ ما هو الا ترويج وتضليل ينبغي التوقف عنده مليا، متسائلين عن المرجعية التي تستند اليها المدارس في تحديد رسومها التي قد تفوق رسوم جامعات ومعاهد، وما الضوابط التي تسترشد بها «التربية» للموافقة على الزيادة، والتساؤل الاهم الذي يبرز على الساحة اين وزارة التربية من هيمنة تجار التربية والمتربحين؟، واردف قائلا: «نتمنى من مسؤولي التربية النظر بعين الرحمة الى المواطنين المغلوبين على امرهم، فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته».

د.محمد الحويلة

الأغلبية تحولت إلى أقلية بين جمهورها

قاسم: مخرجات الدوائر الخمس ساعدت على تقسيم البلد

أكد امين عام تجمع شباب السيف «حسين قاسم» ان الشباب العاقل الواعي المثقف سيحسم الازمة التي تمر بها البلاد، معتبرا ان مقاطعة الاعتصامات في ساحة الارادة من قبل النقابات والجمعيات التي بينت مدى حجم اغلبية 2012، مشددا على ان الاستقرار السياسي هو العامل الاساسي لتطور التنمية، ونمو الاقتصاد.

وشدد قاسم على ضرورة التمسك بآل الصباح وبصاحب السمو الامير، مشيرا الى ان سموه امتداد لمبايعة الاجداد والآباء لاسرة الصباح، مضيفا «هم صمام الامان ولم شمل ابناء الكويت».

وبشأن احالة قانون الانتخابات الى المحكمة الدستوري اكد قاسم ان الفيصل الوحيد في هذه المعضلة القضاء، فهو يفصل في دستورية الدوائر وعدالتها من عدمه، سواء كان الطعن مقدما من الحكومة او الافراد.

ولفت الى ان مخرجات الدوائر الخمس دائما ما كانت افرازاتها طائفية وقبلية، ساعدت على تقسم البلد الي جبهتين، معربا عن اسفه لما يحدث من طائفية بغيضة، لاسيما انها ارتفعت الى حد لا يطاق، مضيفا «اصبح التكفير يملأ الاحداث اليومية، والطعن في المعتقدات من سمات البعض».

واضاف قاسم ان النظام الانتخابي كان سببا في خلق ما يسمى «المعارضة» التي حاولت مرارا وتكرارا خلق الازمات، الازمة تلو الاخرى، والقفز على مواد الدستور وصلاحيات صاحب السمو.

ودعا قاسم نواب مجلس 2009 الى حضور الجلسات لسن قانون انتخابي جديد، يحمل العدالة للكل من حيث عدد الاصوات والمقاعد والتوزيع الجغرافي.

«المنبر والتحالف»: أحكام «الدستورية» واجبة التنفيذ .. وتعديل قانون الانتخاب يكون بالتوافق مع القوى السياسية

أصدر المنبر الديموقراطي الكويتي والتحالف الوطني الديموقراطي بيانا حول «الوثيقة الوطنية للإصلاح من حاضر الدوائر إلى مستقبل الدولة» جاء كالتالي:

تمر الحياة البرلمانية اليوم بمنعطف بالغ الأهمية، فإما استكمال المسيرة الديموقراطية وإصلاح ما شابها من عبث سلطوي، والانطلاق بها إلى مزيد من التطور، أو الدخول في فوضى وفراغ تشريعي يشل الدولة ويعطل مصالحها ومصالح المواطنين، وهو ما يتطلب الحكمة وليس التهاون في قراءة الأحداث السياسية، ووضع حلول جذرية قابلة للتطبيق وليس شعارات انتخابية وقتية، والتعاون بين الجميع ـ وإن اختلفت مسارات ورؤى الإصلاح ـ وليس التخوين والتشكيك.

لقد أثبتت الأحداث والشواهد التاريخية، أن صراع أبناء أسرة الحكم لاحتلال مراكز متقدمة في سلم الإمارة كان سببا رئيسيا في توقف عجلة تطور البلاد، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، بل ان صراعهم عنصر أساسي في حالة الاصطفاف والاستقطاب الذي تعانيه الدولة اليوم، سواء على المستوى الطائفي أو القبلي أو الفئوي من خلال أدواتهم ونفوذهم.

ولطالما طالبنا العقلاء والحكماء من أبناء الأسرة بوضع حد لصراعات أبنائهم، وكف أيديهم عن العبث في النسيج الوطني ووحدته، إلا أن صراع أبناء العمومة آخذ في التزايد وبأساليب غير مألوفة على حساب استقرار الدولة ووحدة الشعب.

كما أن الحكومات، منذ إقرار وثيقة الدستور وحتى اليوم، قد حادت عن مسؤولياتها التنفيذية الى مسؤولية الانتقاص من مواد الدستور وتشويه النظام الديموقراطي، فساهمت متعمدة في نشر ثقافة الواسطة على حساب القانون، والاعتداء على المال العام ـ بأوجه متعددة ـ وليس الحفاظ عليه وصونه، وصادرت حريات الأفراد العامة والخاصة، وسلبت المواطنين حق التعبير وإبداء الرأي، ومارست سياسة «فرق تسد» على شعبها لضمان استمرارها.

ونتيجة لأفعال الحكومات، فقد المواطن الثقة فيها، فهي لم تقدم على مر التاريخ نموذجا ايجابيا لدورها كسلطة تدير شؤون الدولة والمواطنين، فتوالت خسائرها الشعبية على مدى السنين، حتى بات يقينا أنها لا تستحق هذه المسؤولية، وحان الوقت لتهيئة الأجواء لمشاركة شعبية حقيقية في إدارة شؤون الدولة التنفيذية.

أما على المستوى التشريعي، فعلينا أن نقر أن مجلسي 2009 و2012 مثال لتجربة سيئة لكيفية تحول الديموقراطية الى ديكتاتورية، وحين تستبد الأغلبية وتقصي الأقلية، وحين يوظف المال السياسي لشراء المواقف، وحين يكون التطرف منهجا في سن القوانين، وحين تكون لغة الشتائم والتخوين حوارا بين المشرعين.

لقد ساهم مجلسا 2009 و2012 بشكل مباشر في احتضان ورعاية بذور الطائفية والقبلية والفئوية التي زرعتها السلطة بين أفراد الشعب، حتى أصبحت جذورها مترسخة ومن الصعب اقتلاعها، فأبدلوا القوانين التنموية بقوانين الطائفية، والرقابة التشريعية بفساد لا حدود له.

ولئن كان قدر الدولة أن تخرج من نفق وتدخل في نفق آخر على ضوء ما سبق، وبعد إحالة الحكومة قانون الدوائر الانتخابية الى المحكمة الدستورية التي حجزت الطعن إلى جلسة 25 الشهر الجاري، فإن المنبر الديموقراطي والتحالف الوطني يؤكدان على مواقفهم التالية، ورؤيتهم لمتطلبات المرحلة التي تلي صدور حكم المحكمة الدستورية مباشرة وهي:

1 ـ ان لجوء الحكومة إلى المحكمة الدستورية حق كفله الدستور لا ننازع السلطة التنفيذية فيه انطلاقا من احترامنا للنصوص الدستورية.

2 ـ ان أحكام المحكمة الدستورية واجبة التنفيذ والاحترام بحسب المادة رقم 6 من قانون إنشائها، لذلك إذا تطلب حكم المحكمة أي تعديل على قانون الانتخاب، فإن التعديل يجب أن يكون بالتوافق مع القوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني في إطار الحكم فقط ولا يتعداها لأمور أو جوانب أخرى في القانون، وخلاف ذلك فسيعتبر عبثا مرفوضا لن نقبل به، وسوء نية مبيتا من قبل السلطة والحكومة للتأثير على إرادة الأمة.

3 ـ يترك للمجلس القادم وعبر ممثلين الأمة دراسة واختيار النظام الانتخابي المعبر عن الإرادة والرغبة الحقيقية للناخب وما يصب للمصلحة الوطنية العليا.

4 ـ حل مجلس 2009 والدعوة إلى انتخابات جديدة، هي إجراءات مترتبة على حكم المحكمة الدستورية في 25 سبتمبر 2012.

5 ـ رفض خطاب الكراهية والمساس بالوحدة الوطنية والمطالبة بتطبيق القوانين بحزم على جميع من يقوم بذلك أو يدعو إليه، وذلك لضمان إجراء الانتخابات بعيدا عن الصراع الطائفي والقبلي والفئوي، مع التأكيد على عدم المساس بحرية التعبير وإبداء الرأي للمرشح والناخب بشكل خاص، والمواطن بشكل عام.

ونؤكد أن رؤيتنا السابقة للمرحلة التي تلي حكم «الدستورية» لا تعني بأي شكل من الأشكال إقصاء الآخرين من إطلاق مبادراتهم ورؤاهم، فالجميع في مركب واحد، والإصلاح لا يمكن أن يكون حكرا على فئة دون أخرى، ونحن في هذا الصدد نشيد بما يطرح في الساحة السياسية من آراء ومواقف ـ وإن اختلفنا معها ـ إيمانا منا بأن على الجميع واجبا دستوريا للمساهمة في وضع الحلول كل حسب رؤيته.

كما نشير إلى أن صدور مراسيم ضرورة خلال فترة حل مجلس 2009 لا تحمل صفة الضرورة فهو انتحار سياسي للحكومة.

إن استكمال الإصلاح السياسي يفرض على المجلس التشريعي المقبل تبني سلسلة مترابطة من القوانين، تنقل النظام الديموقراطي إلى مرحلة أكثر تطورا ونضوجا وهي:

1 ـ إقرار التشريعات اللازمة لضمان استقلالية السلطة القضائية.

2 ـ تعديل قانون المحكمة الدستورية بما يتيح للفرد وذوي الشأن الطعن في القوانين القائمة أمام المحكمة بشكل مباشر.

3 ـ إقرار قانون المفوضية العليا للإشراف على الانتخابات.

4 ـ إقرار قانون الهيئة العامة للنزاهة وحزمة قوانين مكافحة الفساد.

5 ـ التصدي للفساد الاداري المتفشي في أجهزة الدولة بتغليظ العقوبات والتشدد في تطبيق القانون.

6 ـ إقرار قانون إشهار الأحزاب السياسية وفق ضوابط تراعي الوحدة الوطنية والمبادئ الديموقراطية.

7 ـ إحالة جميع القوانين ذات الشبهة الدستورية إلى المحكمة الدستورية للنظر في دستوريتها.

8 ـ تهيئة الأجواء بعد إقرار القوانين السابقة للانتقال إلى الحكومة البرلمانية المنتخبة.

وعلينا أن ندرك تماما ان إقرار قوانين الإصلاح السياسي السابقة لا يمكن أن تتحقق في فصل تشريعي واحد وبشكل منفرد، قانون دون آخر، بل هي برنامج متوسط المدى سيواجه برفض شديد من قبل السلطة، وهي معركة لا خيار أمامنا سوى خوضها وفق الأدوات الدستورية المتاحة لنا إن كنا مؤمنين بها وبنتائجها.

ولا يمكننا أن نخوض معركة الإصلاح السياسي ونحن نقف على أرضية هشة في العلاقة ما بين فئات المجتمع، فهي معركة الجميع، الأمر الذي يتطلب على كل فرد أن يمارس دوره في نبذ الخطاب الطائفي والقبلي والفئوي، وأن يؤمن بأن الكويت وطنا يتسع للجميع بتنوع مذاهبهم وتوجهاتهم وفكرهم، وإن اختلاف الرأي لا يعني العداء مع الطرف الآخر، فإن لم يتحقق ذلك فإن خسارة معركة الإصلاح السياسي نتيجة متوقعة لا مفر منها.

ولأن الدولة لا تقف عند حدود الإصلاح السياسي، فهناك مسؤوليات على مجلس الأمة المقبل والحكومة لا تقل أهمية عن العمل السياسي، أولها تطبيق أحكام الدستور فيما يتعلق بالرعاية السكنية وتذليل الصعوبات لكي يوفر المواطن السكن الملائم للأسرة وتقليل فترة الانتظار في الطابين الرعاية السكنية وإيجاد وسائل رديفة لحل الأزمة الإسكانية عن طريق دخول القطاع الخاص لمساعدة الحكومة بالملف الإسكاني لما يتمتع به من أفكار خلاقة لبناء مناطق سكنية جديدة بتكاليف مناسبة لأسر الشباب الكويتي، وتطوير المؤسسات التعليمية سواء من حيث المناهج والأدوات والمنشآت بما يتيح الحصول على تعليم أفضل للاستثمار في التنمية البشرية.

والسعي نحو تحسين الخدمات الصحية سواء من خلال الاستثمار في الكوادر الوطنية ودفعها نحو العلوم الطبية أو من خلال الاستعانة بخبرات المراكز الصحية العالمية، وإعادة تطوير المنشآت الصحية القائمة وبناء أخرى جديدة تتماشى مع التوسعة الإسكانية.

كما أن مسؤولية المجلس المقبل والحكومة هي العمل معا على توفير فرص وظيفية للشباب الكويتي حديثي التخرج بالاستعانة بالقطاع الخاص، وتشجيعه على الانخراط في تأسيس المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودعمه ماديا ومعنويا.

ولأن القطاع الخاص شريك في عملية التنمية والبناء، فعلى المجلس المقبل والحكومة النظر إلى المعوقات التي تواجه هذا القطاع والعمل على تذليل الصعوبات التي تعتري مسيرته، وإطلاق المشاريع والمبادرات بشكل حقيقي حتى يتمكن من أداء الدور المطلوب منه لتحريك العجلة الاقتصادية، وتوفير فرص وظيفية للشباب الكويتي.

إننا اليوم أمام تحد حقيقي للإصلاح الشامل وبناء الدولة المدنية، فكلما تأخرت البداية تراجعت الدولة أكثر وأكثر، وحينها لن يكون للأجيال القادمة دولة أو مستقبل نقدمه له، وحينها لن نعيش حاضرا رسمه لنا الآباء والأجداد، بل سنبقى نتذكر الماضي وكيف كان جميلا وكيف أصبحنا اليوم.